الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجلسة ١٤٥٣

الأربعاء، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس بالنيابة: السيد بنغورا (سيراليون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أرحب بالوفود ترحيبا قلبيا، آملا ومتوقعا أن تجري مداولاتنا هذا الصباح بالأمانة والانفتاح والتفاني، وبوعي لأهمية الإدراك بأننا هنا من أجل اتخاذ إجراء، وليس من أجل إعادة فتح باب المناقشة.

يتذكر الأعضاء أننا قبل انفضاض الاجتماع الأخير للجنة في ١٨ تموز/يوليه، قررنا أن نجتمع في منتصف آب/أغسطس للبت في البنود الثلاثة المعلقة في جدول أعمالنا.

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (A/AC.109/L.1836) (تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يود أي عضو التعقيب على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1836، الذي قدمه الرئيس بالنيابة؟

السيدة خان - كامينغز (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تقدم وفد بلدي ببعض التعديلات على مشروع القرار A/AC.109/L.1836 إلى أعضاء اللجنة الخاصة للنظر فيها. ويحدونا الأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء بصيغته المعدلة. وفي مناقشاتنا الأولية، كان هناك اتفاق إلى حد ما بشأن بعض التعديلات، إلا أنه بطبيعة الحال مفتوح أمام أعضاء اللجنة لمناقشة النص والتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد تقدم وفد بلدي أيضا بتعديلات على مشروع القرار هذا. وأثناء المناقشات التي أجريناها مع مختلف أعضاء اللجنة، أصبح من الواضح أن هذه التعديلات لم تنل، على الأقل في هذه المرحلة من عمل اللجنة، دعم أغلبية الوفود. ومما يؤسف له أن مقترحنا بإجراء مشاورات فيما بين أعضاء اللجنة قبل بدء اجتماع اليوم بهدف التوصل إلى اتفاق لم يسفر أيضا عن أية نتائج، بالرغم من حقيقة أن وفودا معدودة حبذت، حسب علمي، إجراء هذه المشاورات.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-85854
9585854

وفي ظل هذه الظروف، يرى وفد بلدي أن التعديلات التي اقترحها وفد ترينيداد وتوباغو ينبغي دراستها. ووفد بلدي على استعداد لتأييد إدراجها في مشروع القرار. ونرى أنها تعديلات طفيفة غير أنها تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، ويحدونا الأمل بأن تكون نقطة انطلاق لمزيد من الدراسة المتعمقة لمشروع القرار.

السيد فيسواناثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني متأكد أن جميع زملائي في اللجنة قدموا إلى هنا، وقد تمتعوا بنصف اجازتهم وكان لهم من الوقت ما يكفي لاستعراض هذه التعديلات، بتصميم على إنجاز أعمالنا اليوم. ونحن جميعا نعرف موقف كل منا، وينبغي لنا إذن ألا نركز إلا على اعتماد مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة علينا.

وفيما يتعلق بالبند المعروض علينا الآن، أقترح أن نستعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1836 فقرة فقرة. وعن طريق هذه المناقشة سنرى المكان الذي يمكن أن تنطبق فيه التعديلات التي اقترحها الاتحاد الروسي وترينيداد وتوباغو. وأعتقد أنه إذا اتخذ مسار العمل هذا لسهّل اختتام عملنا اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان لديّ انطباع مما أدلى به ممثل الاتحاد الروسي أن المسألة لا تعدو كونها إدماج التعديلات المقدمة من ترينيداد وتوباغو في مشروع القرار المعروض علينا، وإننا لن نضطر إلى النظر مرة أخرى في مشروع القرار فقرة تلو الأخرى. وأعتقد أن التعديلات التي اقترحتها ترينيداد وتوباغو مفيدة تماما، بفقراتها الجديدة السادسة والسابعة والثامنة من الديباجة، وصياغتها الجديدة للفقرة ٤ من المنطوق وما إلى ذلك. وإذا ما قبلها الأعضاء، فيمكن ببساطة إدماجها في مشروع القرار الذي سيقبله الاتحاد الروسي، إن كان فهمي صحيحا، بشرط أن ينظر في هذا البند بمزيد من التعمق في المستقبل.

السيدة كويتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نوافق تماما على التعليقات التي ذكرت عن سير مشاوراتنا وعن عملنا في جلسة اليوم. ولا نعتقد أن هناك حاجة إلى النظر في مشروع القرار فقرة فقرة. لقد اتفقنا في جلستنا الماضية على أن الفترة المتاحة قبل استئناف الدورة ستفسح الوقت للوفود المهتمة باقتراح تعديلات، لأن تجتمع بوفود أخرى لوضع نص متكامل لجلسة اليوم.

وعلى أساس أنه كان من المفهوم في جلستنا الماضية أننا سنجتمع اليوم لاتخاذ إجراء بشأن مشروعي القرارين هذين، لا لنخوض في مناقشة التعديلات أو النظر في النصوص فقرة بعد أخرى، فكل ما علينا أن نفعله هو أن نعلن عن آرائنا في التعديلات التي لم نحصل على نسخ منها إلا منذ قليل. ووفد بلدي، بعد قراءة سريعة لهذه التعديلات، مستعد للتحلي بالمرونة بالموافقة على إدماجها في مشروع القرار.

إننا نلمس ميزة في التعديلات المتعلقة بالفقرات السادسة والسابعة والثامنة من الديباجة لأنها تعديلات عملية؛ ونعتقد أنها يمكن أن تدمج في مشروع القرار. وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق، يتفق الوفد الكوبي مع الوفود الأخرى على أن كلمة "تدين" التي كانت موضع مناقشة في اللجنة، قد تكون غير ملائمة بعض الشيء في الظروف الحالية. ولكننا نعتقد أن الصياغة المقترحة "تكرر التأكيد على قلقها إزاء" غير كافية ولا تعبر بدقة عما تود اللجنة أن تقوله في هذه الفقرة. ومع ذلك يمكننا أن نقبل هذه الصياغة إذا أضيفت إليها صفة تحدد معنى كلمة "قلقها" مثل "العميق" أو "الشديد".

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): في الحقيقة فإن التعديلات التي قدمتها مندوبة ترينيداد وتوباغو تمثل الواقع العملي لعمل اللجنة في هذه الدورة. هذه التعديلات تمثل مرونة شديدة تقدمها اللجنة في هذه الدورة. ففي الفقرة ٤ من المنطوق يعتبر حذف الإدانة - إدانة المصالح الأجنبية - خطوة كبيرة جدا في عمل لجنتنا في هذه الدورة حيث أن كثيرا من الوفود التي صوتت معارضة أو امتنعت عن التصويت في الدورة السابقة قالت إن سبب ذلك هو إدانة أنشطة المصالح الأجنبية. وفي هذه الدورة، إذا حذفنا الإدانة، طبقا للمقترح، وأضفنا الفقرة الثامنة الجديدة من الديباجة التي تعطي أنشطة المصالح الأجنبية صبغة جديدة، فكل هذه التعديلات تظهر أن

لجنتنا تعمل بمرونة شديدة. وعلى الآخرين الآن أن يأخذوا علما بذلك، وإذا أرادوا فعلا أن يتعاونوا مع اللجنة، فإن الباب مفتوح.

إن وفـــدي يؤيد هذه التعديلات جميعها لأنها من صالح عمل لجنتنا، ونتوقع أيضا أن نحصل على أصوات مختلفة خلال الدورة القادمة. كذلك أرى أنه ليس هناك من لزوم لأن نعود إلى فقرة فقرة. واقتراحكم، سيدي الرئيس، بأن ندمج هذه التعديلات في المشروع المقدم من قِبلكم، اقتراح طيب، لأن الجميع، على ما يبدو، موافقون على هذه التعديلات. وبذلك ننهي مناقشة مشروع القرار هذا.

السيدة ياو يوهوا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يؤيد الوفد الصيني التعديلات التي اقترحها وفد ترينيداد وتوباغو، وعلى غرار وفد الجمهورية العربية السورية، يوافق على إدماج هذه التعديلات في مشروع القرار.

السيدة ماكينا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يؤيـــد وفـــد بلـــــدي اقتراحكم الإجرائي، سيدي الرئيس، وهو ألا ننظر فـــــي مشروع القرار فقرة فقرة، وإنما ندمج التعديلات المقترحـــة في النص. وفضلا عن ذلك، نؤيد التعديلات التي اقترحها وفد ترينيداد وتوباغو في مجموعها؛ لأننا نعتقد أنها تعكس بوضوح المناقشات التي دارت في اللجنة من قبل.

السيد فيسواناثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ استمعت إلى الممثلين الآخرين وإليكم، سيدي الرئيس، فإنني مستعد لقبول الإجراء الذي اقترحتموه. ووفد بلدي يؤيد التعديلات التي اقترحتها ترينيداد وتوباغو، والتعديل الإضافي الذي عرضته كوبا. والواقع أن هذه التعديلات تحظى بتأييد جميع الوفود.

الرئيس (ترجمـــة شفوية عن الانكليزية): التحفظ الذي أعربت عنه ممثلة كوبـــا يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق، التي نقترح أن تضاف إليها صفة تحدد معنى كلمة "قلقها". فهل يقبل وفد ترينيداد وتوباغو هذا الاقتراح؟

السيدة خان - كامينغز (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أقبل بتوصية وفد كوبا. وأقترح أن تكون الصفة هي "العميق".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدو أنه لا يوجد اعتراض على تلك الصياغة. وبذلك يستعاض عن كلمة "تدين" بعبارة "تؤكد من جديد قلقها العميق إزاء".

السيد صمدي (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ويتفق وفد بلدي أيضا مع المتكلمين السابقين على إدماج التعديلات التي اقترحتها ممثلة ترينيداد وتوباغـــو علـــى مشروع القرار، بما في ذلك تعديل الفقرة ٤ من المنطوق، التي يصبح نص الكلمات الأولى فيها على النحو التالي: "تؤكد من جديد قلقها العميق".

ويحدوني الأمل في أن يكون بإمكاننا أن نتوصل بعد إدراج هذه التعديلات إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار هذا. وسؤالي هو ما إذا كان في الواقع سنعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء أم بطريقة أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أظن أن الجو يوحي بأنه حالما ندمج التعديلات التي اقترحتها ترينيداد وتوباغو سيعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أعلن وفد بلدي فعلا تأييده للتعديلات التي قدمتها ترينيداد وتوباغو. وللأسف، تراجعنا خطوة عن النص الأصلي نتيجة للتعديل الأخير على الفقرة ٤ من المنطوق. وانني أقول هذا للعلم به وتسجيله.

ومع ذلك، في حين أن وفد بلدي يؤيد إدراج هذه العناصر في النص، يشعر أن هذه الخطوة المتواضعة في الاتجاه الصحيح ليست كافية، كما يتضح، لأن تمكننا من الموافقة على النص برمته.

وفي حين أننا نرحب بالتقدم المحرز في تعديل النص إلا أن وفد بلدي سيطلب أن يطرح مشروع القرار للتصويت.

السيدة كويتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بعد إذن ممثل إيران، أود أن أخبره بصراحة أنني فكرت برهة أنه أدخل نغمة نشازا في المناقشة بالسؤال عما إذا كانت هذه المفاوضات ستسفر عن توافق في الآراء أو عن حل آخر، لأنه بدا لنا أن الروح السائدة كانت روحا بناءة. أما الآن فإنني لم أعد اعتقد ذلك، وأود أن أخبره بأنه كان على حق حتى قبل ذلك.

وإذا تمثّـــل موقف ممثـــل روسيا في طلب التصويت، حتى بالتعديلات التي اقترحها وفد ترينيداد وتوباغو، فإن وفد كوبا يطلب بأن يسمح له بالرجوع عن المرونة التي أبداها بتأييد التعديلات التي قدمتها ترينيداد وتوباغو، وبأن نعود إلى نقطة الانطلاق والقرار الأوّلي. وإذا صوتنا فسنصوت على مشروع قرار الرئيس، دون تعديلات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كنت آملاً في ألا نعود إلى هذه الحالة المؤسفة.

السيد فيسواناثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أناشد صديقي وزميلي من الاتحاد الروسي أن يعيد النظر في قراره. إننا نعرف موقف الاتحاد الروسي المتمثل في أن قرارات العام الماضي تحتاج إلى التحسين. ولم نتمكن من المضي قدما بقدر ما أراده ولكن حققت بالتأكيد تحسينات كبيرة. وعلى وجه الخصوص، فإن التعديل المقترح على الفقرة ٤ منحى هام. والإضافة الجديدة إلى الفقرة الثامنة من الديباجة، وهي الإضافة التي تنوه بفائدة الاستثمارات الأجنبية، هي أيضا تحوّل هام جدا عن المواقف السابقة لهذه اللجنة. ونظرا لهذه التغيرات الهامة التي طرأت على القرارات الماضية، أريد أن أناشد ممثل الاتحاد الروسي أن يفكّر متكرما في إعادة النظر، لأن هدفه قد تحقق. فالتحسين الأخير هام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شعرت بصدق بشيء من الشهامة من جانب ممثل الاتحاد الروسي. فهو استرعى الانتباه إلى شواغل وفد بلده وأحيط علما بها وتجلّت في التعديلات المعروضة علينا. ولقد خطا خطوة إضافية فقال انه يأمل أن ننظر في المستقبل نظرة أعمق وأشمل في مشاريع قراراتنا. واعتقدت أن من شأن هذا أن يتيح لنا الوقت من الآن وحتى السنة المقبلة للنظر في الزخم الذي يولده موقف الاتحاد الروسي.

لذلك أكرر المناشدات التي وجهت إلى ممثل الاتحاد الروسي أن يتيح لنا اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، بالطريقة الاعتيادية. وبإمكانه طبعا أن يبيّن موقف بلده فيما بعد.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يلاحظ وفد بلدي بارتياح كبير أن عمل هذه اللجنة يسترشد بالرغبة في التوصل إلى توافق في الآراء. ومن الواضح تماما أن مشروع قرار كهذا، حتى بالتعديلات المقدمة، لا يمكن اعتماده بتوافق الآراء بكل معنى الكلمة. وأفضل ما نستطيع أن نفعله هو اعتماده دون تصويت.

وتعلم اللجنة أن هناك فرقا بين الاعتماد بتوافق الآراء والاعتماد دون تصويت. ويود وفد بلدي أن يطلب إلى ممثلة كوبا أن تعيد النظر في اقتراحها المتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق، بغرض العودة إلى النص الأصلي الذي اقترحه وفد ترينيداد وتوباغو. وفي هذه الحالة، فإن وفد بلدي، رغبة منه في التعاون، سيقبل باعتماد مشروع القرار دون تصويت. وغني عن القول إن موقفنا بشأن مشروع القرار بكليته سيظهر في البيان الذي سندلي به تعليلا للتصويت.

واسمحوا لي أن اقول مرة أخرى إن عددا من أعضاء اللجنة يحضرون هذه الجلسة أعربوا عن نيتهم لأن يتناولوا لاحقا نص مشروع القرار بصورة أعمق، بغرض تكييفه مع الروح السائدة ومع العمل المطلوب أن تنجزه هذه اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أتساءل عما إذا كان إدراج كلمة "عميق" من الأهمية بحيث يؤثر على موقف الاتحاد الروسي. وأناشد وفدي الاتحاد الروسي وكوبا على حد سواء بما يلي: لقد أحرزنا

تقدما من المؤسف معه تماما أن تعطل أعمال هذه الجلسة بسبب كلمة واحدة هي "عميق".

السيدة كويتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إننا نحاول اتباع نهج واقعي في اللعبة الإجرائية التي يحاول آخرون إقحامنا فيها. لقد حاولنا باستمرار أن نرضي موقف وفد واحد، مع أن الحقائق والحجج المطروحة على اللجنة لا تستحق ذلك. والمواقف التي أعربت الوفود عنها هنا تبين تأييد الأغلبية للتعديلات التي اقترحتها ترينيداد وتوباغو. وهذا يعكس بطريقة واقعية الوضع الحقيقي. وبالتأكيد، ما من أحد يمكن أن يدعي أن اللجنة ينبغي لها أن تغير في يومين قصيرين ولايتهـــا كلهـــا والحقائق، وأن تستعرض نهجها كله لا لشيء إلا لإرضاء وفد واحد.

لقد قال ممثل الاتحاد الروسي إنه حتى إذا سحبنا كلمة "عميق" فإن مشروع القرار يمكن ألا يعتمد بتوافق الآراء. فماذا يكون اقتراحه إذا سحبنا كلمة "عميق"؟ وهل ينبغي أن يطرح مشروع القرار للتصويت، أو ينبغي أن يعتمد دون تصويت؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) اسمحوا لي بأن أعرب عن الأمل أن نسترشد في مداولاتنا، أولا وقبل كل شيء، بالتزام بولايتنا وبمصالح شعوب الأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): في اجتماعاتنا، وبشكل عام، أحاول أن أتجنب المناقشات الخلافية مع أعضاء آخرين. ولكنني أريد أن استرعي انتباه الوفود، وبخاصة وفد كوبا، إلى أن هذا التعديل لم يقترحه وفد الاتحاد الروسي. لقد قدمته ترينيداد وتوباغو، وهو - على حد فهمـي - يعكس على نطاق واسع آراء أعضاء اللجنة. وأريد أيضا أن أشير إلى أنه خلال دراستنا لهذه المسألة وللحالة في بعض الأقاليم المحددة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لم أسمع ولو مرة واحدة شيئا بيّن "القلق العميق" بشأن هذا الأمر.

لقد درسنا بعناية جميع الوثائق التي أعدتها الأمانة ونتائج الحلقة الدراسية التي عقدت في ترينيداد وتوباغو، ونرى أنه لا سبب للمبالغة في الحالة الحقيقية أو للبعد عن الحقائق الموضوعية. ولهذا يطلب وفد بلدي أن نكون دقيقين في صياغة مشروع قرارنا.

فضلا عن ذلك، فإن التعديل الذي اقترحه وفد ترينيداد وتوباغو يحدث تغييرا بالفعل: ليس صحيحا التأكيد، كما تؤكد كوبا، أنه لا يغير شيئا في عملنا. وبروح من التعاون ورغبة في أن يصبح عمل اللجنة أكثر فعالية وأكثر توازنا، حتى يمكن الاستجابة بشكل حقيقي لمصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ذكر وفد بلدي أنه على استعداد لتقديم تنازل كبير: وافقنا على ألا يطرح مشروع القرار للتصويت.

وفي ضوء هذا، نطلب من اللجنة أن تعود إلى نص التعديل كما اقترحه أصلا وفد ترينيداد وتوباغو.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): في الحقيقة أنه من المهم لعمل لجنتنا أن نحصل على توافق في الآراء وألا نلجأ إلى التصويت. صحيح أن هناك وفودا قليلة لها مواقف مختلفة وقد عبرت عن آرائها، لكن التعديلات التي قبلت بها الوفود كبيرة وجوهرية جدا، ويجب أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار. أيضا مع مراعاة مشاغل ممثل الاتحاد الروسي، إذا كان يقبل أن نعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء وليس بدون تصويت، مع حذف كلمة "عميق" في الفقرة الرابعة من المنطوق، فأتوقع ألا تصر ممثلة كوبا على إدراج كلمة "عميق". فإذا كنا سوف نحصل على توافق في الآراء فسوف نحذف كلمة "عميق"، للحفاظ على عمل لجنتنا، أما إذا كنا سوف نسجل المواقف وأيضا نلجأ إلى حـذف بعض الفقـــرات، فأظن أن هـــذا لا يتناسب مع روح عمل هذه اللجنة وقبول تعديلات كثيرة، فإذا كان ممثل الاتحاد الروسي يقبل أن نعتمد القرار بتوافق الآراء سوف نحذف كلمة "عميق".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن الآن في مرحلة يتعرض فيها للخطر عملنا الرائع الذي قمنا به والشعور بالتفاؤل الذي توفر لديّ في البداية - وهنا أعرب عن امتناني لترينيداد وتوباغو لمساعدتها. وبطبيعة الحال، بوسعي أن أقدر مواقف الوفود. لكن ممثل سوريا ذكر أنه إذا رغب الاتحاد الروسي في قبول اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، فإن هذا سيعني ميلا إلى السماح بحذف كلمة "عميق" من النص.

السيد فيسواناثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أؤيد الاقتراح الذي تقدم به ممثل سوريا لأنه يوفر أساسا للحل التوفيقي إذا أردنا اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ولهذا فإنني أنضم إلى ندائه لوفدي كوبا والاتحاد الروسي، لأنه يأخذ شواغلهما في الاعتبار. فإذا أمكنهما تلبية طلبنا انطلاقا من روح الأخذ والعطاء، بوسعنا أن نحقق التقدم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أناشد ممثل الاتحاد الروسي، بالروح التوفيقية المتوخاة، قبول اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء مع الموافقة على الاستغناء عن كلمة "العميق". ومن نفس المنطلق، أناشد كوبا قبول التعديل الجديد.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يؤسفني أنه يتعين علي أن أعود إلى هذا البند، ولكن وفدي لا يمكنه أن يوافق على اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

ووفدي على استعداد للاستجابة للرئيس وأعضاء اللجنة بأن نعتمد دون تصويت مشروع القرار هذا مع التعديلات المقترحة. وإذا أصر وفد كوبا على كلمة "العميق" فسنوافق على ذلك، ولكننا، كما ذكرت سابقا، سنحتفظ بالحق في الاعراب عن موقفنا بشأن مشروع القرار ككل في بيان بعد اعتماده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن اللجنة تعتمد مشروع القرار، بصيغته المعدلة، دون تصويت؟

السيدة كويتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سنكون ممتنين لو أمكنكم، سيدي، أن تكونوا أكثر وضوحا، بالنسبة للتعديلات التي سنعتمدها دون تصويت مع مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أن هذه التعديلات هي التي اقترحتها في البداية ترينيداد وتوباغو والتعديل الطفيف الذي أضافته كوبا. وعلى هذا الأساس فهمت أنه بمقدورنا اعتماد مشروع القرار دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة تعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.1836، بصيغته المعدلة، دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.1836، بصيغتاه المعدلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي شرحا للموقف.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفدي أن يشرح موقفه إزاء مشروع القرار الذي اعتمد توا دون تصويت.

على الرغم من اننا نعتقد، كما سبق أن أكدنا، أن التعديلات التي أدخلها وفد ترينيداد وتوباغو هي خطوة في الاتجاه السليم، فإننا نرى أن هذا مجرد نقطة انطلاق لقدر كبير من العمل. ويرى وفدنا أن المطلوب بشأن نص القرار بما في ذلك التعديلات التي قدمناها في وقت سابق، هو مزيد من العمل الجاد.

ولسوء الحظ، بل أقول للأسف الشديد - نلحظ أن النص في شكله الحالي، حتى مع أخذ التعديلات في الاعتبار، مجرد تكرار إلى حد كبير للغة الستينات الميئوس منه. وهو بذلك يتجاهل الوضع الحقيقي الراهن والتغييرات الكبيرة التي حدثت في عملية إنهاء الاستعمار ذاتها وفي حياة الشعوب التي ما زالت في الأقاليم القليلة غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفي المجتمع الدولي ككل.

ويرى وفدنا أن العديد من أحكام القرار، التي استرعينا انتباه الأعضاء اليها مرارا وتكرارا، تتعارض مع الحقيقة الموضوعية وتهدد المصالح الأساسية لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي - وهي المصالح التي انشئت اللجنة وما زالت قائمة اليوم لحمايتها. والعديد من هذه الأحكام ليست موضع فخر للجنة. وهي في الحقيقة تضعف سلطتها وتلقي ظلال الشك على إرادتها في العمل على نحو بناء وفعال للاضطلاع بولايتها.

وسيسعى الوفد الروسي في المستقبل لكفالة أن تضاف التعديلات التي تجسد الوضع الحقيقي إلى النص

الذي اعتمدناه اليوم. ونطلب إلى أعضاء اللجنة أن يعملوا بصورة بناءة في ذلك الاتجاه. ويحدونا الأمل في أن يستجاب إلى ندائنا.

وختاما، أود أن أؤكد على أن وفدنا قرر أن يؤيد اتخاذ هذا القرار دون تصويت على أمل إجراء تغييرات نحو الأفضل في المستقبل. ولو لم يكن لدينا مثل هذا الأمل، لعارضنا دون شك اتخاذ القرار.

السيد موامبولوكوتو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني، سيدي، إنكم ما زلتم تترأسون هذه الدورة المستأنفة، بعد العمل المفيد جدا الذي قمنا به في وقت مبكر. لقد جئت متأخرا إلا أنني غير آسف على ذلك. فإنني أوافق على كل ما جرى. وينبغي أن أتوجه اليكم بالشكر الجزيل على تحقيقكم النجاح في إيصال أعضاء اللجنة إلى المرحلة التي نحن فيها.

ولا أود أن أعود إلى الوراء لاستعراض تاريخ طويل. وموقف تنزانيا بشأن هذه المسائل واضح أشد الوضوح. وأعتقد اننا كنا صامدين مثل أعضاء اللجنة الآخرين. ونحن هنا وسنظل هنا من أجل العمل مع أعضاء اللجنة الآخرين وأعضاء الأمم المتحدة للتوصل إلى حل مقبول لمشكلات الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

الآن ونحن نحرز التقدم - وقد انفق قدر كبير في الوقت في سبيله، حتى في سبيل التوصل إلى هذا القرار، الذي قدمتموه، سيدي، عن طيب خاطر - تحضرني قرارات هذه اللجنة المتصلة بمسألة الفصل العنصري. وفي حين أننا جميعا كنا نتفق على أن الفصل العنصري شر، كما نتفق اليوم على أن الاستعمار شر، فإن التصورات عما هو شر وعما هو ليس شرا وطريقة القضاء على الشر كانت مشكلة على الدوام. وما أقوله هو التالي: الآن، ونحن نحرز التقدم، أعتقد بأن عملية القضاء على الاستعمار ينبغي ألا تكون رهينة لتفكير أية دولة عضوة معينة.

وكما أعلن الرئيس بوضوح تام في وقت مبكرا ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار ولاية لجنة الـ ٢٤ وتفكير الشعوب المستعمرة نفسها. فالمشكلة الرئيسية لهذه اللجنة كانت دوما - أن تحاول قدر مستطاعها - الحصول على معلومات صحيحة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومن الدول القائمة بالإدارة. فنحن نحصل باستمرار على تقارير من الصحافيين المنظرين الذين لا يذهبون حتى إلى هذه الأقاليم إلا أنه يتهورون في الكلام - ولا أدري من أجل من. بيد أن الأمر الأهم هو أنه لا يمكن إحراز التقدم الحقيقي في هذه اللجنة حتى تعرف اللجنة والمجتمع الدولي الحالة على الطبيعة معرفة واضحة وحتى يضطلع أعضاء الأمم المتحدة بالمسؤولية الكاملة من جانبهم.

ولا أقول هذا إلا لأؤكد على العمل الذي ينتظرنا في المستقبل ولأقول إن ما أنجز ينبغي عدم الاستخفاف به. لقد كان عظيما - بل هائلا. وهذه الأقاليم أدرجت في القائمة ليس لأن اللجنة أرادت ذلك بل لأن هناك من الأسباب ما يكفي لأن تدرج هناك. ولا يسعني يسوى أن أزجي الشكر للممثلين الذين تكلموا هذا الصباح وللرئيس والأمانة. فإذا كنا سنسير بوحي من هذه الروح، فسنقطع شوطا بعيدا. لقد رأيت أكبر أغلبية ممكنة توافق على التعديلات التي تفضل بتقديمها وفد ترينيداد وتوباغو. ولذا دعونا نرى ما إذا كان بإمكاننا في المستقبل أن نمضي بوحي من هذه الروح ونعجل بنهاية الاستعمار كما نعرفه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك تكون اللجنة قد اختتمت نظرها في هذا البند.

الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها (A/AC.109/L.1837) (تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل هناك أية تعقبات على مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1837، الذي قدمه الرئيس بالنيابة؟

السيدة فان - كامينغز (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنسبة لمشروع المقرر هذا، عممت ترينيداد وتوباغو تعديلا طفيفا، يشير إلى تقليص الدول القائمة بالادارة حجم القواعد العسكرية في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذه المعلومات مستقاة من الحلقة الدراسية المعقودة في

ترينيداد وتوباغو. وتوصل عدد كبير من الوفود إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وقدمت الأمانة أيضا المعلومات المتعلقة بهذا الشأن الينا.

ويحدوني الأمل أن ينظر إلى هذا التعديل بنفس الروح التي نظر بها إلى التعديلات السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني على ثقة بأن الزخم الذي بثه وفد ترينيداد وتوباغو في القرار السابق سيكون مصدر هداية وتأثير ووحي لنا بالنسبة لمشروع المقرر المعروض علينا الآن.

السيد فيسواناثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للتعديل الذي اقترحه وفد ترينيداد وتوباغو. ونرى أن هذا التعديل ضروري لأننا في منطوق مشروع المقرر نطلب إلى الدول القائمة بالإدارة إنهاء الأنشطة العسكرية، وإزالة القواعد وما إلى ذلك. والآن فإن بعض الدول القائمة بالإدارة قد قررت فعلا إغلاق أو تقليص حجم هذه القواعد. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نحيط علما بذلك، ولذا نؤيد بقوة هذا التعديل.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يؤيد وفد بلدي أيضا التعديل الذي اقترحه وفد ترينيداد وتوباغو، إلا أنه في هذه الحالة أخشى ألا نتمكن من تأييد اعتماد مشروع المقرر سواء دون تصويت أو بتوافق الآراء.

لقد قدم وفد بلدي تعديلات أتيحت لجميع أعضاء اللجنة فرصة النظر فيها. وفي أعقاب المشاورات وتبادل الآراء نرى أن هذه التعديلات لن تأخذها اللجنة في الاعتبار. وان اعتماد مشروع المقرر بشأن هذا البند، حتى بالتعديل الذي قدمه وفد ترينيداد وتوباغو، ليس مقبولا لدينا. ولذا يصر وفد بلدي، بوصف ذلك حقا من حقوقه السيادية، على إجراء تصويت بشأن مشروع المقرر هذا.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): بما أن عمل لجنتنا، وهي محدودة العضوية، ليس المرحلة الأخيرة في مشروع القرار، فإن هذا المشروع سوف يصوت عليه في اللجنة الرابعة ثم في الجمعية العامة. ولذا أرى أن من غير المناسب أن نلجأ إلى التصويت. ويمكن أن نعتمده دون تصويت، والدولة التي لديها اعتراض تسجل تحفظها ثم تصوت عليها في اللجنة الرابعة. ومن الناحية الإجرائية، فإن الإجراء واحد. فعندما نعتمد مشروع القرار دون تصويت، فإن ذلك لا يعني توافق الآراء. بل يعني أن هناك دولا لها بعض التحفظات. وعندما يأتي وقت التصويت، فإن لكل دولة الحق في أن تسجل موقفها في التصويت عند التصويت في اللجنة الرابعة.

أما الآن فلا أرى أن هناك لزوما لأن نلجأ إلى التصويت، لكون عدد لجنتنا - وهو ٢٤ - عدد محدود. وأي دولة لها الحق في أن تصوت عليه في مرحلة لاحقة. وربما إذا اقتنع مندوب الاتحاد الروسي بأن يسجل تحفظه ويحتفظ بحقه في التصويت إلى حين اجتماع اللجنة الرابعة خلال الدورة القادمة للجمعية العامة، يكون ذلك إجراء أنسب من أن نصوت في هذه القاعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل الاقتراح الذي تقدم به ممثل سوريا مقبول لدى الاتحاد الروسي؟

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يؤسفني أن اقتراح ممثل الجمهورية العربية السورية لا يقبله وفد بلدي لعدد من الأسباب. أولا، لا يمكننا أن نقبل النص بشكله الحالي. ثانيا، لا يمكن أن نوافق على اعتماده دون تصويت لأن ذلك قد يثير، في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) وفي الجمعية العامة، تساؤلا حول ما إذا كانت قرارات لجنة الـ ٢٤ الخاصة تعكس أو لا تعكس الآراء التي تعرب عنها الوفود في اللجنة، ويثير سؤالا أعم عن السبب في وجود اللجنة والسبب في أننا نكلف خاطرنا بعقد دورة، في الوقت الذي يمكننا فيه أن نعرض آراءنا في الجمعية العامة أو في هيئات أخرى.

ونحن نرى أن اللجنة الخاصة أنشئت لغرض محدد، وهو إعداد بنود والنظر فيها؛ والانخراط في عملية تقييم صحي للحالة؛ والتقدم بالتوصيات الملائمة إلى الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة

المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار والجمعية العامة.

والتعديل الذي اقترحه وفد ترينيداد وتوباغو، من وجهة نظر وفد بلدي، تعديل صحيح، ونحن نؤيده. ولكن يجب علينا أن نقول إنه لا يكفي لإقناعنا بالموافقة على الحل التوفيقي.

وبالتالي يطلب إليكم وفد بلدي، سيدي الرئيس، أن تطرحوا مشروع المقرر للتصويت؛ ونحتفظ بحقنا في أخذ الكلمة لتعليل التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سنتخذ الآن إجراء بشأن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1837 بصيغته المعدلة من جانب ترينيداد وتوباغو.

السيد موامبولوكوتو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن ألتمس بعض الإيضاح: هل ستصوت اللجنة على مشروع المقرر هذا لمجرد أن الاتحاد الروسي قال إنه لن يوافق على أي إجراء آخر، أم أننا سنوافق على الاقتراح الواضح الذي قدمه ممثل سوريا بأن نواصل العملية في اللجنة الرابعة في الدورة المقبلة للجمعية العامة؟

إنني لا أرى هنا أي اختلاف عن الطريقة التي اتبعناها في البند السابق، بمعنى أن الاتحاد الروسي أُعطى الوقت لكي يشرح موقفه. وربما تكون مطالبتي بالإيضاح هي طريقتي في أن أقول للاتحاد الروسي إنه لا يوجد فرق يذكر بين الإجراء الذي اتخذناه من قبل والإجراء الحالي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الموقف يتلخص في أن جميع الوفود، عدا وفد الاتحاد الروسي، كانت متفقة، فيما يبدو، على اعتماد مشروع المقرر A/AC.109/L.1837 كما عدلته ترينيداد وتوباغو. وبما أن الاتحاد الروسي مصر على التصويت، فاعتقد أنني محق عندما أقول إننا، من الناحية الإجرائية، ليس أمامنا من بديل سوى التصويت، حتى وإن كانت الأقلية المعارضة لن تزيد على صوت واحد.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أؤكد مرة أخرى أن وفد بلدي يحبذ إدماج التعديل المقدم من وفد ترينيداد وتوباغو في مشروع المقرر. وبعد ذلك نطلب أن يطرح مشروع المقرر في مجموعه للتصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع المقرر A/AC.109/L.1837 بصيغته المعدلة من جانب ترينيداد وتوباغو.

اعتمد مشروع المقرر A/AC.109/L.1837 بصيغته المعدلة، بأغلبية ١١ صوتا مقابل صوت واحد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في أخذ الكلمة لتعليل التصويت.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد اضطر وفد الاتحاد الروسي إلى التصويت ضد مشروع المقرر المقدم من الرئيس بالنيابة للجنة إنهاء الاستعمار، والمعنون "الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها". ذلك أننا نرى أن النص بشكله الحالي قد فقد كل صلة بالوضع الحقيقي للأمور، وأنه يقصر عن الوفاء بولاية اللجنة الخاصة في الظروف الراهنة.

إن التعبير عن هذه الروح العتيقة القائمة على المواجهة في مشروع المقرر هذا، الذي صيغت أحكامه الأساسية قبل ما يقرب من ثلاثة عقود، يتنافى مع الحس السليم ومع الحقائق الموضوعية، ويلقي ظلالا من الشك على رغبة اللجنة الخاصة في أن تعمل على نحو بناء وفعال من أجل منفعة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهو بذلك يلحق ضررا لا علاج له بسمعة اللجنة وسلطتها وهيبتها.

ومما يدعو إلى أسفنا العميق أن مشروع المقرر هذا، على غرار أحكام عديدة أشرت اليها فعلا في مشروع القرار الذي اعتمدته هذه اللجنة اليوم بشأن المصالح الأجنبية الاقتصادية، يبطل أساسا جميع

الخطوات الإيجابية التي اتخذتها اللجنة في عملها لهذا العام بصعوبة بالغة.

وفي هذا الصدد، يطلب وفد بلدي إلى أعضاء اللجنة الخاصة أن يفكروا تفكيرا جادا لماذا أقدمت بلغاريا فعلا، وهي عضو قديم في هذه اللجنة، على الانضمام إلى الآخرين في ترك اللجنة أو عدم المشاركة في أعمالها. ويعتقد وفد بلدي أنه لو استمرت اللجنة الخاصة في تركيز نفسها على مفاهيم بالية وقديمة وعلى آراء مقولبة تقوم على المواجهة، كما دأبت على فعله في الماضي، مما يتسبب في التغاضي عن الحاجات الحقيقية لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، سيضطر الاتحاد الروسي إلى إعادة النظر في مستوى مشاركته في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

وهذا العمل هام جدا بالنسبة لنا. وكما هو معروف جيدا، كان بلدي أحد مؤسسي اللجنة الخاصة. ولقد كنا حاضرين منذ بداية الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار ومن أجل تحرير الأقاليم المستعمَرة والتابعة. ومما يدعونا إلى الشعور بالجزع العميق أن نرى أن اللجنة تراوح مكانها فـــي أعمالها. وفيما يتعلق بعدد من المسائل لا تحرز اللجنة التقدم ولا تبدي أية رغبة في تحقيق التقدم المضموني في أنشطتها. وإذا استمر هذا الاتجاه - والدليل على ذلك يمكن أن يرى في مشروع المقرر الذي اعتمدته اللجنة توا - سنضطر إلى التفكير في تحركنا المقبل.

السيد كيتا (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يعتذر وفد بلدي للرئيس وللأعضاء الآخرين في هذه اللجنة الخاصة النشطة جدا على تأخرنا في الوصول. لقد أردنا أن نكون حاضرين لكننا انشغلنا ببعض المشاكل الخطيرة جدا التي تعين على البعثة أن تعالجها.

ومع ذلك، سعدت لوصولي في الوقت المناسب بغية إبداء وجهة نظر وفد بلدي.

وتود مالي أن تسجل أنها تؤيد مشروع المقرر A/AC.109/L.1837 الذي نقبله حسبما عدلته ترينيداد وتوباغو.

وكما تعلم اللجنة، ما فتئت مالي عضوا في هذه اللجنة وهي تسعى دائما للمشاركة في أعمالها على أفضل وجه ممكن. لذلك، لا يسعنا إلا أن نؤيد المقترحات التي تم التقدم بها لأن وجود القواعد في الأقاليم التي نحن بصددها هو بلا شك عائق أمام حكمها الذاتي الكامل. وفي هذا العصر من تنامي الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، اللذين سيشكل الاحتفال بهما جزءا من الاحتفال المقبل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، من الضروري من غير ريب أن تفهم الدول الأعضاء التي لا تزال تبقي على هذه القواعد أن الحرية والحكم الذاتي بصورتهما الكاملة في البلدان التي توجد فيها القواعد لا يمكن تحقيقهما أو ضمانهما ما لم تتمكن من الاختيار بحرية قبول وجود القواعد أو عدمه.

ويطلب وفد بلدي إلى الدول القائمة بالإدارة ذات الصلة وجميع الدول الأخرى التي لديها هذه القواعد أو التي تتدخل بطريقة أو بأخرى في المشاكل الداخلية للبلدان حيث تتواجد القواعد أن تبذل جهودا حقيقية من أجل كفالة إزالة جميع تلك القواعد من الآن وحتى العام ٢٠٠٠ حسبما تتصوره الأمم المتحدة. وهذا طبعا لا يمنع البلدان والأقاليم من إبرام مختلف أنواع الاتفاقات من أجل الدفاع عنها وسلامتها الإقليمية، ولكن وجود قواعد تعود إلى بلدان ليست من المنطقة وليست مقبولة بصورة عامة من قِبَل السكان عائق أمام الممارسة الكاملة لحقوقها.

لذلك، يشارك وفد بلدي في التصويت لصالح مشروع المقرر، ونطلب قبل كل شيء إلى الدول القائمة بالإدارة وجميع البلدان الأخرى التي لديها هذه القواعد أن تسهم إسهاما حقيقيا في الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة من أجل إيجاد تسوية تكون أكثر انسجاما وحفزا لهذه المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اختتمنا نظرنا في هذا البند من جدول الأعمال.

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، وفقا للعادة المتبعة، شاركت في جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في قصر الأمم المتحدة في جنيف، في تموز/يوليه ١٩٩٥، حيث ناقش المجلس البند المعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". ولقد نظر المجلس في البند في الفترة بين ٢٥ و ٢٨ تموز/يوليه. وكان معروضا عليه تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوارد في الوثيقة E/1995/85، فضلا عن تقرير الأمين العام بشأن المسألة، الوارد في الوثيقة A/50/212 و A/50/212/Add.1.

وفي البيان الذي أدليت به بشأن البند، بلغت أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن العملية العالمية لإنهاء الاستعمار قد دخلت الآن في مرحلتها النهائية وبأن المجتمع الدولي قد وضع الهدف المتمثل في الدخول في القرن الحادي والعشرين من دون استعمار. وقد أيدت الجمعية العامة ذلك الهدف، وهي التي أطلقت في عام ١٩٨٢ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار بحلول العام ٢٠٠٠ واعتمدت لاحقا خطة العمل التي ترمي إلى تحقيق ذلك الهدف.

لقد أبلغت المجلس بأن اللجنة الخاصة ستقوم هذا العام، عام استعراض منتصف المدة لخطة العمل، بدراسة واقعية ومتعمقة لمهامها. وأكدت أنه لا تزال هناك بعض الشعوب التي لم تتمكن من ممارسة حقها في تقرير المصير؛ وأن هذه الشعوب، وهي أساسا سكان أقاليم جزرية صغيرة، تواجهها مشاكل فريدة من نوعها؛ أنها برغم حجمها الصغير وعدد سكانها القليل، ومواردها المحدودة وتعرضها للكوارث الطبيعية والأضرار البيئية، تمسكت الجمعية العامة على مر السنين بحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، بما يتفق اتفاقا تاما مع ميثاق الأمم المتحدة.

وأكدت أن اللجنة الخاصة، بتمسكها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أدركت أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي شرط مسبق أساسي لتنفيذ الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وفي هذا السياق، دعوت أعضاء المجلس إلى أن يستعرضوا، بالاشتراك مع اللجنة الخاصة، المهمة الهامة، مهمة مساعدة الأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي لتحقيق تقرير المصير.

واعترافا بالإسهام الهام في تحقيق رفاه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الذي تقدمه الدول القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة - ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها - أكدت مجددا موقف اللجنة الخاصة بأن هناك عددا من المجالات التي يمكن وينبغي أن تحسن وتزاد وتنظم فيها تلك المساعدة. وتلك المجالات تتضمن البيئة، وتخفيف أثر الكوارث الطبيعية، والصحة العامة، والتعليم، والاكتفاء الذاتي من حيث التغذية، والمصائد ومنع الجريمة والتهريب. وحثثت الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية على استعراض المشاكل الحرجة التي تواجهها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة ذات الشأن، بأمل أن يسهم ذلك التعاون في تحقيق التقدم الاقتصادي - الاجتماعي المستدام للأقاليم. وانتهزت الفرصة أيضا لأنقل طلب اللجنة الخاصة بأن تشرك الدول القائمة بالإدارة الأقاليم في آرائها وخبراتها، وبخاصة في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

وخلال دراسة المجلس للبند، أجريت مشاورات مع أعضائه بشأن مشروع القرار بغية الحصول على تأييدهم له. وفي ذلك الوقت، أعربت بعض الوفود عن رأيها بأن مشروع القرار ينبغي أن يتضمن بعض التغييرات. وهذا الرأي أعرب عنه بوضوح ممثل الاتحاد الروسي، الذي أعرب عن الأمل في أن يكون مشروع القرار بشأن البند محل النظر مستقبلا مختلفا عن المشروع الحالي. واعتمد مشروع القرار، مع بعض التغييرات، وكانت نتيجة الاقتراع بنداء الأسماء ٣١ صوتا مؤيدا وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت.

وفيما يتصل بالبند محل الدراسة، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثائق التالية: تقرير الأمين العام، الموزع في الوثيقتين A/50/212 و A/50/212/Add.1؛ وتقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن

مشاوراته مع رئيس اللجنة الخاصة، الوارد في الوثيقة E/1995/85؛ والتقرير ذو الصلة بالموضوع المقدم من رئيس اللجنة بالنيابة، والوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1838؛ ومشروع القرار بشان البند الوارد في الوثيقة A/AC.109/L.1839 المقدم من الرئيس والموزع يوم ١٤ آب/اغسطس ١٩٩٥.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على توفير المعلومات الشاملة بشأن كيفية مناقشة مشروع القرار هذا في جنيف. وأود أن أسأل عما إذا كنا نعتزم الآن مناقشة مشروع القرار هذا، وإذا لم نناقشه الآن، فمتى سنناقشه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما حدث في الماضي هو أنه بمجرد وضع التقرير، كما فعلت، وطرح مشروع القرار على اللجنة، يعتمد. لكن إذا كان رغب ممثل الاتحاد الروسي في تقديم عنصر جديد، فإن للجنة أن تنظر في ذلك.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): كما ذكر الرئيس فعلا، فإن موقف بلدي قد أعرب عنه بشأن مشروع القرار في جنيف. ونعتقد أن مشروع القرار بحاجة إلى المزيد من العمل. ومع ذلك وجد وفد بلدي أنه من الممكن، وقد أخذ في الاعتبار الحاجة إلى المزيد من العمل، تأييد مشروع القرار والتصويت تأييدا له في جنيف.

ونود أن نقترح بعض التعديلات الصغيرة القليلة التي نثق بأنها ستكون مقبولة لجميع أعضاء اللجنة. والأول يتعلق بالفقرة ١ من المنطوق. وأعتقد أنه سيكون من الأفضل لنا أن نستخدم الصيغة التالية ...

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قد يكون من المفيد أن أذكر ممثل الاتحاد الروسي بأن الاتحاد الروسي صوت مؤيدا مشروع القرار هذا في جنيف.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أشرت إلى ذلك الظرف فعلا. لقد صوت وفد بلدي في جنيف فعلا مؤيدا مشروع القرار. كما أنه أعرب أيضا عن الرأي بأن مشروع القرار بحاجة إلى مزيد من العمل.

والتعديل الأول الذي نقترحه، وهو تعديل ذو طابع فني خالص، يتعلق بالفقرة ١ من المنطوق. ويبدو من الملائم أن يكون نص الجملة النحو التالي:

"تحيط علما بتقرير رئيسها بشأن مشاوراته مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا بالملاحظات والمقترحات التي أبديت نتيجة لذلك".

هناك سؤال فني واحد بشأن ذلك الاقتراح: هل ينبغي أن تشير هذه الفقرة إلى الرئيس، كما تفعل الآن، أم إلى الرئيس بالنيابة؟

ويتعلق تعديلي الثاني بالفقرة ٤. نعتقد أن إشارة مشروع القرار إلى مجلس الأمن غير ضرورية، لأن مجلس الأمن بموجب ولايته لا يتناول مسائل تقرير المصير وإنهاء الاستعمار؛ فبمقتضى الميثاق، يتناول مجلس الأمن مسائل صون السلم والأمن الدوليين. وألاحظ أيضا أن النصوص السابقة بشأن هذه المسألة لا تشير إلى مجلس الأمن.

السيدة كويتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعتذر عما قد يكون افتقارا إلى المعرفة بالقضايا الإجرائية، ولكن سأغدو ممتنة، سيدي الرئيس، لو أمكنكم أن تفسروا بوضوح سلامة ومدى التأييد الذي حظي به مشروع القرار هذا في جنيف، حتى يمكننا أن نتقدم بالملاحظات الملائمة عن الجوانب الإجرائية للتعديلات التي اقترحت توا.

كما أود أن أسمع مرة أخرى التعديل الدقيق للفقرة ١ الذي اقترحه وفد الاتحاد الروسي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد قدمت مشروع القرار في جنيف، بصفتي رئيسا بالنيابة للجنة الخاصة، وقد التمست تأييده عن طريق المشاورات؛ وكما ذكرت، اعتمد المشروع بعد ذلك بالتصويت بنداء الأسماء. ويتعين علي أن أفيد هذه اللجنة، حتى يمكن

أن تعتمد اللجنة مشروع القرار الذي قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقام باعتماده.

ويقضي التعديل الذي اقترحه الاتحاد الروسي بالاستعاضة عن عبارة "وتؤيد الملاحظات والمقترحات الواردة فيه" بعبارة "وكذلك الملاحظات والمقترحات الواردة فيه".

السيدة كويتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نحن بالطبع على استعداد للتعليق باستفاضة على التعديلات المقترحة. ولكن من وجهة النظر الإجرائية، سيدي الرئيس، من المؤسف أن يعاد في هذه المرحلة فتح باب التحليل والمناقشة بشأن نص قدمتوه، بحسن نية، في جنيف إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي نيابة عن هذه اللجنة. ونتذكر المناقشات والمشاورات والأشكال المتعددة للمعلومات التي وفرتموها لأعضاء اللجنة التماسا لتأييد وآراء أعضاء اللجنة فيما يتعلق بمشروع القرار هذا وبالبيان الذي اعتزمتم الإدلاء به في جنيف. ووفد كوبا على استعداد لتأييد مشروع القرار والتصويت لصالحه كما قدمتوه في جنيف تمشيا مع نتيجة التصويت. وينبغي أن تعتمده اللجنة دون إعادة فتح باب التفاوض بشأنه أو إعادة صياغته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أقدر التأييد الذي أعربت عنه ممثلة كوبا. وفي نفس الوقت، آمل أن تفهم أنه في نطاق صلاحية هذه اللجنة أن تفعل ما اقترحه وفد الاتحاد الروسي، بقدر ما قد يؤسف هذا الأعضاء. ولهذا فإن الرئاسة تقبل هذه المقترحات كما طرحها الاتحاد الروسي. ولبقية الأعضاء الرد على أي مقترحات تطرح أمامهم.

السيد موامبولوكوتو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أضيف إلى تعليقات المتكلمة السابقة بأن أؤكد أولا موقف وفدي، سيدي، بأنكم قد مثلتمونا أحسن تمثيل في جنيف بصفتكم رئيسا بالنيابة. كما أود أن أؤكد أنكم قد اتخذتم خطوات للتشاور التام بشأن هذه المسألة مع الوفود التي تصادف أن كانت حاضرة في جنيف؛ ولقد شاركنا مشاركة تامة، ونؤيد هذه الآراء، شأننا في ذلك شأن وفود أخرى.

وفيما يتعلق بالجوانب الإجرائية، فلقد التبس علي الأمر إما بسبب الجهل أو بسبب اختلاف في فهمي للقضية. وأنحو إلى الاتفاق مع موقف كوبا: فأمامنا مشروع قرار تم التصويت عليه في جنيف. ولا أرى كيف يمكننا أن نبدأ مناقشة هذا النص في هذه المرحلة ونشرع في إجراء تعديلات، ربما توقعا لمزيد من المشاورات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن نفس المسألة فهذا شيء، والتعليق على النتائج الواردة من جنيف شيء آخر.

يتعين علينا أن ننعم النظر في الآثار المترتبة على تعديل نص أُيد في جنيف بصورة مشروعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعتقد أن النقطة التي ذكرها ممثل تنزانيا سليمة. فلننظر إلى الأمر بهذه الطريقة: إن اللجنة، ممثلة بالرئاسة، عرضت مشروع قرار في جنيف وأجرت مشاورات بشأن جميع جوانبه. وقد اعتمد مشروع القرار. وهو الآن معروض علينا بشكل تقرير. فهل نقوم الآن بتجزئته؟ يجب النظر بعناية في الآثار المترتبة على ذلك. ألا يعني هذا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعد معرفة هذا، سيقول في المستقبل "لا، لن نمس هذا الأمر إلا بعد أن تأتينا اللجنة بصورة حاسمة بمشروع قرار لننظر فيه"؟ لو قمنا بذلك لبعثنا برسالة هي أنه لغرض الإتاحة أحلنا مشروع قرار إلى جنيف، وأنه لم يكن هناك التزام من جانب اللجنة. فلننظر رجاء في ذلك الأثر.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): طبعا، إن ملاحظاتك سليمة تماما، ومشروع القرار يجب أن يناقش قبل التصويت عليه، بغض النظر إن تم التصويت عليه في مكان آخر أم لا.

فيما يتعلق بالتعديلات التي طرحها مندوب الاتحاد الروسي في الفقرة الأولى من المنطوق، اقترح حذف كلمة "تؤيد". طبعا، هذا التعديل ليس جوهريا، لكن عندما كلف رئيس اللجنة أو رئيس اللجنة بالإنابة بالذهاب إلى جنيف وإجراء مشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك مع بعض الدول، فلئن مشروع القرار يؤيد هذه المشاورات والملاحظات التي عبَّر عنها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. طبعا، هناك هدف من حضور اجتماع

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف، وهذا الهدف يجب أن يتمثل في القرار وهو أن يؤيد الملاحظات والاقتراحات التي قُدمت، وهذا أمر طبيعي. وهذا التعديل من باب تحصيل الحاصل، لا يقدم ولا يؤخر بشيء. لكن بما أن الرئيس قد ذهب إلى جنيف وأجرى مشاورات، فإنه من الطبيعي أن نؤيد الملاحظات التي قدمت هناك حول الموضوع.

الاقتراح الثاني في الفقرة الرابعة من المنطوق ويرمي إلى حذف كلمة "مجلس الأمن". وإن لمجلس الأمن دورا كبيرا في تقرير المصير. وميثاق الأمم المتحدة ينص على ذلك. ومهمة مجلس الأمن ليست فقط حفظ السلم والأمن الدوليين. فمهام مجلس الأمن أوسع من ذلك: فمنها حق تقرير المصير. ومجلس الوصاية تابع لمجلس الأمن ومهمة مجلس الوصاية أيضا منح حق تقرير المصير ويخضع لرقابة مجلس الأمن. فالدول الجديدة التي حصلت على استقلالها تدخل عضوية الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن. ولمجلس الأمن دور كبير في حق تقرير المصير. ومن الأهمية الإبقاء على مجلس الأمن.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إننا نوافق على المفهوم الذي يرى أنه يجب علينا أن نفكر بدقة وجدية بشأن إعادة فتح باب النظر في نص سبق أن اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن هذه اللجنة، وكما نعرف جميعا، لم تُنشأ للبصم على القرارات. ولا أعتقد أن أي عضو يقبل بمجرد دور الإحاطة علما بالقرارات التي اتخذتها هيئات أخرى، مهما بلغ احترام هذه الهيئات. وبما أن مشروع القرار نوقش سابقا في جنيف، وبما أنه وفقا لتقرير الرئيس مثّل مصالح اللجنة، فإننا بطبيعة الحال ينبغي أن نكون على حذر. لكن تعديلات وفد بلدي، وأنا متأكد أن الأعضاء قد لاحظوا، ليست تعديلات جذرية؛ وهي لا تهدف إلا إلى تجسيد الحالة.

وبالنسبة للفقرة ٤، فما زلت مقتنعا بأن الإشارة هنا إلى مجلس الأمن ليست ملائمة. ومن الأفضل الإشارة إلى مجلس الوصاية، الذي ذكره ممثل سوريا توا. واسمحوا لي أيضا أن أعيد إلى الأذهان أن قراراتنا السابقة، بما فيها قرارات السنة الماضية، لم تُشر إلى مجلس الأمن. فمجلس الأمن لا يعالج مسائل تقرير المصير - مع أنه يمكن لنا دون ريب القول أنه يعالج كل شيء تحت الشمس. وبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة يعالج مسائل السلم والأمن الدوليين. ولا يوجد في ولاية الميثاق ما يشير إلى تقرير المصير. وإن مجلس الوصاية ثم اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تم إنشاؤهما بالتحديد لمعالجة مسائل تقرير المصير. ومن ثم، فإن أية إشارة إلى مجلس الأمن إشارة مصطنعة لا لزوم لها ولا تتماشى مع وظائف هذه الهيئة.

وفيما يتعلق بمقترحنا بشأن الفقرة ١، فليس لدينا أدنى شك، السيد الرئيس، بإنكم تمثلون مصالح اللجنة بكرامة. ولا أرى أن صياغتنا المقترحة تنتقص بأي شكل من الأشكال من دوركم. وما نقترحه هو صياغة موحدة عند الإشارة إلى هيئة من هيئات الأمم المتحدة؛ واستخدمناها مرارا لدى الاستجابة للأحداث والوثائق والمشاورات في محافل أخرى وفي الإشارة إلى الأمين العام. إن إحاطة اللجنة علما بتقرير الرئيس حول مشاوراته مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتضمن نوعا من الموافقة على التوصيات والمقترحات التي انبثقت من هذه المشاورات.

وإنني لعلى ثقة بأن الصياغة التي اقترحها وفد بلدي لا تفي بالغرض بالنسبة للمسألة التي نناقشها اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على أساس المبدأ والإجراءات المتبعة نود أن ننظر في حالة مثل هذه، حيث يبدو أن وفدا يتخذ موقفين بشأن مسألة واحدة. وكما أوردت، ففي جنيف كان موقف الاتحاد الروسي يتمثل في مجاراة مشروع القرار، الذي يجري الآن التشكيك في بعض فقراته. ومضامين هذه الممارسة يجب دراستها من حيث المبدأ والإجراءات المتبعة.

السيد فيسواناثان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أوافق على موقفكم، السيد الرئيس. إنها ليست فقط مسألة إجرائية؛ إنها مسألة مبدأ. واعتقدت أن مشروع القرار هذا أحد مشاريع القرارات التي يمكن لنا اعتمادها دون أية صعوبة على الإطلاق، إذ أنه

لا يتضمن أية مسائل مضمونية مثار خلاف. لكن، حيث أن الوفد الروسي اقترح تعديلين، فإنني سأتناولهما الآن.

وفيما يتعلق بالتعديل الثاني، المتعلق بحذف الإشارة إلى مجلس الأمن في الفقرة ٤، فليس لدي أي اعتراض من حيث المبدأ؛ فوفقا للتعديل نقول "الاعتراف من جانب الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى"، وبهذا لا نفقد أي شيء لو حذفنا الإشارة إلى مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالتعديل الأول المقترح الذي يدعو إلى الإحاطة علما بالملاحظات بدلا من تأييدها، لدي انطباع بأن جميع أعضاء اللجنة الآخرين يؤيدون الملاحظات والمقترحات الواردة في تقرير الرئيس. وأود أن ألتمس من الوفد الروسي أن يوضح ما اذا كانت لديه أية اعتراضات أو تحفظات على مقترح الرئيس بالنيابة. وبما أنني لم أسمع من الوفد الروسي عن مثل هذه الاعتراضات أو التحفظات، فأود أن أهيب بزميلي أن يفكر في عدم الاعتراض على كلمة "تؤيد"، لأنني لا أرى فيما اقترحه أية قضية موضوعية مثيرة للجدل. وأعتقد أن المسألة هنا تتعلق بما هو أكثر من إجراء أو مبدأ، إنها تتعلق بتقليد حميد، فالرئيس بالنيابة قد مثل لجنتنا، والوفد الروسي صوت مؤيدا مشروع القرار.

ومن هنا من المناسب أن نؤيد ملاحظات ومقترحات الرئيس لعدم وجود تحفظات موضوعية عليها.

السيدة كويتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نود أولا وقبل كل شيء أن نذكر بملاحظاتنا الإجرائية المتعلقة بإعادة فتح باب مناقشة مشروع القرار هذا. ومع ذلك، واستجابة لدعوة الرئيس، سنعلق على التعديل المقترح للفقرة ١.

إننا نشارك تماما في السؤال الذي طرحه للتو ممثل الهند، ووفد بلدي يفهم أنه لم يعرب أمام اللجنة في الوقت المناسب عن اعتراضات على الملاحظات والمقترحات الواردة في التقرير المقدم من الرئيس بالإنابة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا، فيما يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق، ليس لدى وفد بلدي على الإطلاق أية مشكلة بالنسبة للإشارة إلى مجلس الأمن، وذلك لسببين.

ففي المقام الأول، نعتقد أنه يشار إلى هيئات الأمم المتحدة بصورة عامة جدا. ونحن لا نتكلم عن ولاية صريحة لمجلس الأمن في عملية إنهاء الاستعمار. واذا كان فهمي صحيحا للغة الانكليزية، فإننا ببساطة نؤكد من جديد على الإقرار بشرعية تطلعات الشعوب إلى تقرير المصير. ولدينا وفرة من السوابق المعيارية التي اعترف فيها مجلس الأمن بحق تقرير المصير - وعلى سبيل المثال، في تناوله لمسألتي السلام والأمن في الشرق الأوسط، وفي حالات أخرى لا حاجة إلى سردها هنا.

وثانيا، لدى وفد بلدي مفهوم واسع لمعنى السلم والأمن الدوليين. ونحن نعتقد أنه لا يمكن إحلال السلم والأمن ما دامت الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية محرومة من ممارسة حقها في تقرير المصير، وبالتالي يبدو لنا أن الإشارة هنا ليست إطلاقا في غير محلها.

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): علينا أن نعترف بحقيقة أن مشروع القرار هذا تجري مناقشته في اللجنة للمرة الأولى؛ ولا عجب إذن في أن تثار حوله تساؤلات. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن التعديلات التي اقترحناها فنية في طبيعتها ولا علاقة لها بالمبدأ.

ووفد بلدي يؤيد الرأي الذي سبق الإعراب عنه هنا بأن استفراد مجلس الأمن في سياق "سائر هيئات الأمم المتحدة" غير ملائم. والصياغة المستخدمة تشمل جميع هيئات الأمم المتحدة واستفراد مجلس الأمن هنا ليس له مبرر من أية وجهة نظر كانت، وبالتالي فإننا نطلب حذف الإشارة إلى مجلس الأمن.

أما بالنسبة للفقرة ١ من المنطوق، فلا توجد لدينا مشكلة من حيث المبدأ. وليست لدينا اعتراضات على ما قام به الرئيس بالنيابة. إننا نؤيد أنشطته ويمكننا أن نؤيد بالكامل كلمة "تؤيد".

ومع ذلك، وتوخيا للدقة، نود أن نصحح خطأ ورد في الفقرة ١. إن لجنتنا ليس لها رئيس فعلي، بل هو بالأحرى رئيس بالنيابة. لذا، فإنني أود أن أطلب أن نستخدم عبارة "الرئيس بالنيابة" لأنها تعبر بدقة عن الوضع الراهن في لجنتنا؛ وإلا فقد تثور تساؤلات كثيرة حول هذه النقطة الفنية المحضة.

وأظن إن بإمكاننا الآن أن نوافق على إدخال كلمة "بالنيابة" بعد كلمة "الرئيس" في الفقرة ١ من المنطوق، وحذف عبارة "مجلس الأمن" من الفقرة ٤. وحينئذ سيكون وفدنا مستعدا لتأييد مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنسبة لمسألة تسمية الرئيس، أقول إن الوثيقة A/AC.109/L.1839 عنوانها "مشروع قرار مقدم من الرئيس بالنيابة". وأنا نفسي أثرت هذه المسألة وقيل لي أنه ما إن يبين أن مشروع القرار مقدم من الرئيس يصبح استخدام كلمة "الرئيس" مجرد إشارة عامة، وأنه لا لزوم لتكرار الإشارة بالتحديد إلى "الرئيس بالنيابة". ولكن اذا كان الاتحاد الروسي ما زال عند رغبته، فيمكننا أن نستمر في ذكر عبارة "الرئيس بالنيابة".

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): طلب مندوب الاتحاد الروسي توخي الدقة. فاذا كنا، تمشيا مع ما طلبه، نتوخى الدقة، فعلينا أن نبقي على عبارة "مجلس الأمن". لأنه في الفصل الحادي عشر من الميثاق، المادة ٧٣ والمادة ٧٤، هناك إعلان حول منح الاستقلال للأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي. وهنا أشير في الميثاق إلى مسؤوليات الدول القائمة بالإدارة. فلماذا لا نشير إلى مجلس الأمن، اذا كان في الميثاق مادتان وقسم منفصل عن عمل لجنتنا؟ فلماذا نحذف مجلس الأمن؟. اذا كنا نتوخى الدقة فهذا هو الميثاق. وأمام الميثاق لا أحد يمكن أن يفسر. وفي الميثاق أشير إلى لجنتنا بالذات، وأشير إلى الأقاليم. فلماذا نحذف مجلس الأمن؟ الميثاق لم يعدل بعد ولم يغير. صحيح أن الدول تغيرت مواقفها، ولكن الميثاق لم يزل كما هو.

السيد جيني (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بالفقرة ٤، وحيث أننا أشرنا فعلا إلى "سائر هيئات الأمم المتحدة"، فإنني أميل إلى الموافقة على حذف عبارة "مجلس الأمن"، لأنها مدروجة في الإشارة إلى "سائر هيئات الأمم المتحدة".

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد ألقيت نظرة فاحصة على المادة ٧٣ من الميثاق ولم أجد إشارة إلى مجلس الأمن. تعالج هذه المادة واجبات الدول القائمة بالإدارة ولا علاقة لها بمجلس الأمن إذ أنه ليس دولة قائمة بالإدارة. وفي أفضل الأحوال، كما سبق أن قلت، يمكننا الإشارة إلى مجلس الوصاية ولكن هذا يعود بالطبع إلى أعضاء اللجنة. ويتفق وفدي تماما مع بيانات اندونيسيا والهند التي تقول إنه بما أننا نشير مباشرة إلى "سائر هيئات الأمم المتحدة" تصبح الإشارة إلى مجلس الأمن في هذه الحالة غير ذات معنى.

وينبع اهتمامي فيما يتعلق بالفقرة ١ من حقيقة بسيطة للغاية. يبين عنوان مشروع القرار أن مقدم المشروع هو الرئيس بالنيابة، ثم تحيط الفقرة ١ علما بتقرير الرئيس ولكن إلى أي رئيس تتم الاشارة؟ هل الاشارة إلى تقرير الرئيس السابق للجنة، السيد بيرسو، أم الرئيس بالنيابة الحالي؟ وتوخيا للدقة التامة أود أن أضيف عبارة "بالنيابة"، التي يحتمل كل شيء واضحا تماما. إن اهتمامي ينصب على تجنب حالة غامضة وأي ارتباك وأعتقد أنني عبرت عن رأيي بما يكفي من الوضوح ولا أرى سببا لمواصلة النقاش حول مسألة واضحة وبسيطة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أننا سنضيف عبارة "بالنيابة" في كل أجزاء الوثيقة قيد المناقشة قبل كلمة "الرئيس"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أيضا أن الاتحاد الروسي يقبل ترك الفقرة ١ كما هي ما عدا اضافة عبارة "بالنيابة"؟

السيد تشيتشيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نعم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أنه يمكننا حذف عبارة "مجلس الأمن" ما دام ذلك لا يسبب إزعاجا؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر إذن أن اللجنة على استعداد لاعتماد مشروع القرار A/AC.109/L.1839 بصيغته المعدلة شفويا دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.1839 بصيغته المعدلة شفويا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبهذا تكون اللجنة قد اختتمت النظر في كل البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمالها.

بيان الرئيس الختامي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن وقد انتهت أعمال اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٥، اسمحوا لي أن أقول إنه كان شرفا وامتيازا لي أن أترأس اجتماعات اللجنة أثناء شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذا العام وأن المسؤولية التي ألقيت على عاتقي عقب مغادرة الرئيس بصوة مفاجئة شكلت تحديا كبيرا لي وأنني آمل أن تعزى أي صعوبات واجهناها إلى هذا التطور غير المتوقع.

ولأنني وجدت نفسي في وضع جديد علي، أود أولا أن أشكر جميع الأعضاء على تفهمهم ومساعدتهم وتعاونهم مما مكنني من القيام بمسؤوليات الرئيس من غير سابق إنذار ودون التحضير الكافي. لقد أسهمت جهودهم المتفانية إسهاما عظيما في أي إنجازات حققتها في عمل اللجنة.

وإدراكا من اللجنة للمسائل الفريدة والمشاكل المحددة التي تؤثر على الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ناحية والحالة المتغيرة في العالم من الناحية الأخرى، فقد جربت اللجنة أفكارا ونهجا جديدة في استعراض الحالة المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويمكنني أن أقول على وجه اليقين أن أعضاء اللجنة كانوا، وما زالوا في رأيي، عاقدي العزم على الاستمرار في مساعيهم لترشيد العمل توخيا للمزيد من الكفاءة بغية خدمة مصالح شعوب الأقاليم على الوجه الأمثل. وفي ذات الوقت، كان أعضاء اللجنة، وما زالوا، أكثر ميلا إلى التوفيق وتغليب الروح العملية في عملهم على أمل الحصول على تعاون الدول القائمة بالإدارة من حيث مشاركتها في أعمال اللجنة.

ومع تقدير اللجنة للمعلومات التي قدمتها الدول القائمة بالإدارة عن الأقاليم، تود اللجنة من الدول القائمة بالإدارة وكذلك من ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المشاركة في أعمال اللجنة. وترى اللجنة أنه من الضروري أن يسمح لأعضائها بالقيام ببعثات زائرة للأقاليم حتى يتسنى لهم الحصول مباشرة على المعلومات المتعلقة بتلك الأقاليم. ومن نافلة القول إنه، بالنظر إلى تعاون الدول القائمة بالإدارة، ستتيسر مهمة اللجنة بدرجة كبيرة. ولهذا نحث الدول القائمة بالإدارة على أن تكون أكثر حماسا في تعاونها مع اللجنة واهتماما بما تقوم به من العمل.

ولقد بلغنا تقريبا منتصف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، وهو العقد الذي تعتبره الأمم المتحدة الإطار الزمني لاستكمال جهودها من أجل القضاء على الاستعمار. ولا يمكن لهذه الجهود أن تؤتي ثمارها إلا باتخاذ اجراءات ملموسة تستند إلى اقتراحات تستجيب إلى رغبات شعوب تلك الأقاليم فيما يتعلق بمركزها مستقبلا.

وبضمان بلوغ أهداف العقد الدولي بنجاح، ووفقا لخطة العمل، ستواصل اللجنة تنفيذ المهام التي عهد بها اليها. وتحقيقا لهذا الغرض وفي اضطلاع اللجنة بولايتها ستواصل كعهدها في الماضي إجراء استعراض مستفيض للمسائل المدرجة في جدول أعمالها والتقدم بتوصيات ملائمة بغية إعادة تنشيط عملها. وما زلت واثقا تماما من أن استمرار جهودنا سيأتي بالنتائج المنشودة.

وبالرغم من الصعوبات الكثيرة التي تواجه اللجنة، لابد من الملاحظة أننا أحرزنا بعض التقدم هذا العام في تعديل صيغة قراراتها. ولقد حاولت اللجنة في أغلب

الحالات تجنب النزعة الخطابية كما كان عليه الحال في الماضي حتى يتسنى لها العمل بروح توافق الآراء. وآمل أن تظل هذه الروح سائدة في اللجنة وكذلك في اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة حيث سينظر في توصيات اللجنة الخاصة.

وإذ نوشك على اختتام أعمالنا، أود مرة ثانية أن أعبر عن خالص امتناني لجميع أعضاء اللجنة. لقد كان لتعاونهم والتزامهم أهمية خاصة في النهوض بمسؤولياتنا المشتركة. وكان شرفا حقيقيا لي أن أترأس مداولاتنا أثناء هذه الفترة الوجيزة.

وأود أن أؤكد الدعم الذي تلقيته من نائب رئيس اللجنة، سفير كوبا، وممثله بطبيعة الحال، ومن المقرر، السيد العطار ممثل الجمهورية العربية السورية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير اللجنة لتعاون الدول القائمة بالإدارة التي شاركت في عملها. وأشعر بالامتنان أيضا للوكالات المتخصصة التي وفرت المعلومات للجنة. وباسم اللجنة، أود أن أعرب عن امتناني البالغ لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الذين سافروا مسافات طويلة لإبلاغ اللجنة بالحالة في أقاليمهم. وأوجه شكري أيضا إلى الملتمسين الذين قدموا إلينا المعلومات البالغة القيمة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لرئيس اللجنة الفرعية، السفير سامانا ممثل بابوا غينيا الجديدة، وإلى مقررة اللجنة الفرعية، السيدة ماكينا ممثلة شيلي، وإلى موظفي الأمانة العامة - الذين عملت معهم بشكل مباشر خلال هذه الفترة القصيرة، وإلى الآخرين جميعا، ومن بينهم المترجمون الفوريون والمترجمون التحريريون وأعضاء أمانة اللجنة الخاصة.

اختتام اجتماعات اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن اختتام دورة اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠